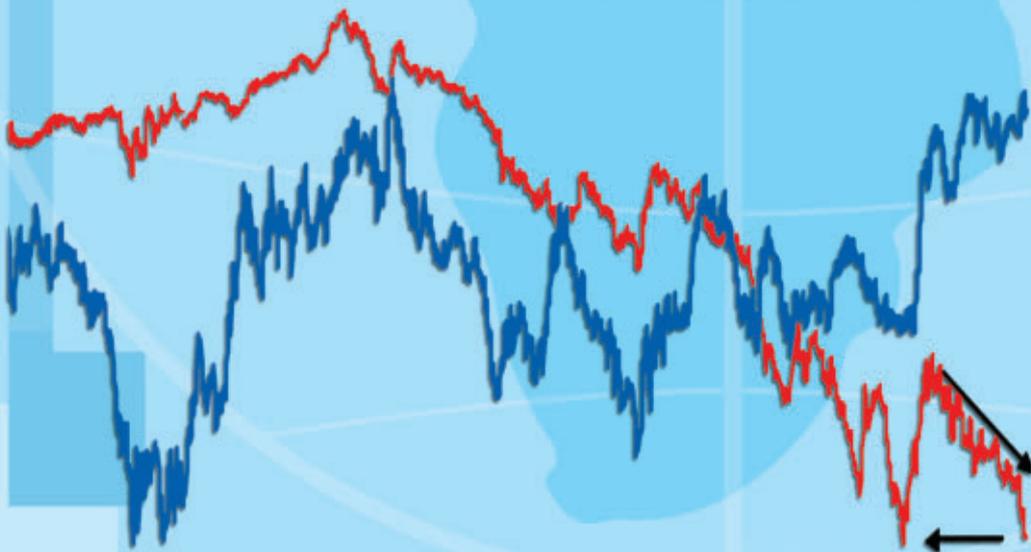


خضرة الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن
- مستجدات صناعة الضمان والتحديات المقبلة



فهرس المواضيع

| | |
|----|---------------|
| 3 | الافتتاحية |
| 4 | مجلس الإدارة |
| 4 | أنشطة المؤسسة |
| 6 | صناعة الضمان |
| 10 | المؤشرات |

أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهاءه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكتملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقارير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير منفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

عضواً

سعادة الأستاذ محمد سعيد محمد شاهين

عضواً

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

عضواً

سعادة الأستاذ منصور إبراهيم آل محمود

عضواً

سعادة الأستاذ بدر سليمان الجار الله

عضواً

سعادة الأستاذ علي رمضان شنيبش

عضواً

سعادة الأستاذ الدكتور أحمد السعيد شرف الدين

عضواً

سعادة الأستاذ عبد اللطيف لودي

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

ضمان الإستثمار: العدد الفصلي الأول

بما يجيء فيها من بيانات واستنتاجات، كما أنها كانت مصدر معلومات هاما للدارسين في الجامعات العربية.

ومع مجمل التوجهات الجديدة للمؤسسة لتعزيز الجوانب المرتبطة بصناعة الضمان وعملياته، والتوسع المرتقب في نشاط المؤسسة المرتبط بقراري مجلس مساهميتها بزيادة رأسمالها إلى 200 مليون دولار وتوسيع مظلة الضمان الذي تقدمه ليشمل الصادرات العربية إلى غير الدول العربية، وفي ضوء النهج الذي اعتمده إدارة المؤسسة لزيادة فاعليتها في تعبئة الموارد الاستثمارية العربية المحلية والمهاجرة والترويج الفعال للفرص الاستثمارية الواعدة، وتركيز استخدام التقنيات المتقدمة في أداء الأعمال، وضرورة تسليط الضوء على الأمور التي تهم المستثمر بين فترة وأخرى، فقد أرتئي أن تصدر النشرة على أساس فصلي اعتباراً من عام 2004 وأن تجودّ أداءها في إطار تصور متكامل لزيادة إسهامها في مواصلة ترقية الوعي الاستثماري والتأميني ومتابعة المستجدات الإقليمية والدولية وتداعياتها بما يخدم مصلحة المستثمر العربي والدول المصدرة لرأس المال والمستضيفة له على السواء.

ومما لا شك فيه أن التغيير أمر مرغوب وتلجأ إليه كافة المؤسسات في فترات مختلفة من مسيرتها وهو ظاهرة صحية تدفع بالتجديد والتطوير في أداء العمل وفق ما تفرضه التطورات الخارجية والداخلية على حد سواء ويشمل التغيير الرؤية والأسلوب والمنهج ويحتم ذلك بدوره إرساء التغيير في مضمون الرسالة التي تخاطب بها المؤسسة دولها الأعضاء والمستثمرين والمصدرين العرب وتصاحبها خطوات لإعادة التوازن في نشاطها وتفعيل القرارات التي توطر عملها في المرحلة المقبلة التي نأمل أن تكون مليئة بالإنجازات المتميزة وصولاً إلى تحقيق الأهداف المتوخاه.

والله الموفق،،

فهد راشد الإبراهيم
المدير العام

صدر العدد الأول من نشرة المؤسسة «ضمان الإستثمار» في مارس عام 1982 متزامناً مع انعقاد المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، وظلت تصدر منذ ذلك الوقت حتى العدد 184 الذي صدر في ديسمبر 2003. ويصدر العدد الفصلي الأول في إبريل 2004 متزامناً مع انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية المشتركة الذي يتم لأول مرة في المقر الدائم للمنظمات العربية في الكويت.

البشرية والجهود الترويجية المبذولة وبيانات تدفقات الاستثمارات الخاصة فيما بين الدول العربية. وظلت النشرة ترصد وتستخلص فضلاً عن ذلك إصدارات المؤسسة الأخرى التي تضمنت أوراق العمل المتخصصة المقدمة للمؤتمرات والندوات وورش العمل التي كانت تنظمها المؤسسة أو تشارك فيها، وخلاصة مداوات تلك الملتقيات وتوصياتها، بالإضافة إلى أدلة الأنشطة الاستثمارية والدراسات القطرية والقطاعية والمقارنة وإصدارات الموسوعة التشريعية التي تضم التشريعات المتعلقة بالاستثمار في الدول العربية.

ومع التقدم المتسارع في المعارف ووسائل الرصد والتحليل وتقنيات المعلومات ومواكبة لتلك التطورات، أولت المؤسسة اهتماماً خاصاً للامور المتعلقة بالإقتصاد الجديد والمعطيات الرقمية التي تكون أسس مجتمع المعلومات والمعرفة ومؤشرات الأداء مع تركيز خاص على متابعة وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية الخاصة بقياس مكونات بيئة الأعمال، ومستجدات صناعة الترويج والممارسات المثلى في مختلف مجالات خدمات الإستثمار لكي يستفاد منها وحيثما أمكن يحتذى بها.

وظلت النشرة خلال هذه الفترة تصل شهرياً إلى حوالي 6 آلاف عنوان تضاعف عددهم عدة مرات مع ظهورها في الموقع الشبكي للمؤسسة، كما يشير إلى ذلك العدد المتزايد لزوار الموقع وطلبات الاشتراك التي تتلقاها المؤسسة. على أن الانتشار المؤثر للنشرة تمثل في ما كان ينقل عنها في صحف وإصدارات العواصم العربية وفي الصحافة العربية في دول المهجر وفي مداوات المتحاورين في الملتقيات الاقتصادية العربية، الذين كانوا يسترشدون

وعلى مدى السنوات الاثنتين والعشرين التي تفصل بين أول إصدار شهري وأول إصدار فصلي، لعبت النشرة دوراً هاماً في ترقية الوعي الاستثماري في الدول العربية بما ظلت تنشره من مواضيع ومعارف وبيانات متعلقة بالتعريف بصناعة الضمان وأهميتها لتدفق الإستثمار وانسياب التجارة العربية. وقد تناولت النشرة التطورات الخاصة بالاستثمار وقضاياها المتشعبة. وتضمن ذلك التعريف بأساسيات الإستثمار من حيث الأهداف والسياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع والفرص التي تكمن في أجنة القطاعات المختلفة في الأقتصادات العربية، والتميز بين الإستثمار المباشر والاستثمار المحفظي، وأهمية استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية لتعزيز التنمية المستدامة والاندماج في الأقتصاد العالمي والقضايا المتعلقة بأسواق الأوراق المالية وأدواتها ووسائل عملها، وحركة الصادرات العربية على المستويين الدولي والبيئي وغير ذلك مما يرتبط بالاستثمار والتجارة والجدار الافتراضي الذي يفصل بين حركة السلع والخدمات من ناحية وحركة عوامل الإنتاج من ناحية أخرى.

وعلى صعيد آخر كانت النشرة الشهرية مغبراً منظماً لمستخلصات إصدارات المؤسسة الأخرى التي كان من بينها تقرير مناخ الإستثمار الذي ظل يصدر سنوياً منذ عام 1985 كمسح سنوي يرصد نسبة التقدم والتراجع في المكونات الرئيسية لمناخ الإستثمار في الدول العربية. وتشمل هذه المكونات معدل النمو ونسبة العجز (أو الفائض) في الميزانين الداخلي والخارجي ونسبة التضخم، والتطورات السياسية والتشريعية والمؤسسية وتنمية الموارد

الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة لعام 2004

2003/12/31 والحسابات الختامية لعام 2003، وسجل ارتيحه للنتائج المالية الجيدة التي حققتها المؤسسة خلال العام المذكور.

وناقش المجلس المذكرة المقدمة من الإدارة التنفيذية بخصوص أداء الهيئات المالية العربية القسط الأول من مساهماتها في زيادة رأسمال المؤسسة، وأشد بالتزام كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بأداء مساهماتها في زيادة رأس مال المؤسسة.

ومن ناحية أخرى استعرض المجلس ترتيبات اجتماع مجلس مساهمي المؤسسة ومشروع جدول أعماله في دور انعقاده الحادي والثلاثين الذي سيعقد في المقر الدائم للمنظمات العربية بدولة الكويت يومي 14 و 15 نيسان (أبريل) 2004.

و(11) دولة عربية مستوردة، وبذلك أصبحت قيمة العقود المبرمة منذ بداية العام وحتى 31 كانون أول (ديسمبر) 2003 حوالي 129.05 مليون دولار.

وفي إطار الأنشطة المكملية والخدمات المساندة استعرض المجلس نشاط المؤسسة في مجالات الإصدارات، والملتقيات التي شاركت فيها المؤسسة، والترويج لفرص الاستثمار، والتعاون مع المؤسسات العربية والدولية. كما اعتمد المجلس برنامج عمل المؤسسة لعام 2004 وأخذ علماً بالترتيبات المتعلقة بضمان ائتمان الصادرات العربية الموجهة إلى العراق من خلال حسابات مستقلة لتوفير الطاقة التأمينية اللازمة للمصدرين العرب وذلك في إطار الاتفاقية التي وقعتها المؤسسة مع المصرف العراقي للتجارة.

استعرض المجلس كذلك التقرير المالي المتضمن الميزانية العمومية كما في

عقد مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار اجتماعه الأول لعام 2004 يوم السبت الموافق 2004/3/6 بمقر المؤسسة في دولة الكويت برئاسة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني رئيس مجلس إدارة المؤسسة. وقد ناقش المجلس تقرير المدير العام حول أوضاع وتطورات أعمال المؤسسة عن الفترة من حزيران (يونيو) إلى كانون أول (ديسمبر) 2003، كما استعرض نشاط المؤسسة للفترة من ايلول (سبتمبر) إلى كانون أول (ديسمبر) 2003 الذي تضمن عمليات المؤسسة والأنشطة المكملية والخدمات المساندة والتقارير المالي. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تسلمت خلال الفترة المذكورة (56 طلباً) لضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات بقيمة 2.35 مليون دولار قامت بدراستها وتقويمها، وأبرمت (14) عقد ضمان بلغت قيمتها 5.29 مليون دولار استفادت منها (8) دول عربية مصدرة

أنشطة المؤسسة

المؤسسة الاتصال بدولها الأعضاء لاستكمال الترتيبات الخاصة بتوفير الشروط اللازمة لوضع الاتفاقية المذكورة موضع التنفيذ.

● مذكرة تفاهم مع هيئات ضمان عربية :

تم بتاريخ 2004/1/11 التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين المؤسسة والشركة المصرية لضمان الصادرات بمقر المؤسسة بالكويت. وتأتي هذه المذكرة في إطار دعم وترسيخ أسس التعاون المشترك بين الطرفين الذي من شأنه أن يجعل أنشطة كل منهما أكثر فائدة وفاعلية للطرف الآخر وللدول العربية بشكل عام.

● مشاركة في مؤتمر بشأن جنوب السودان :

شاركت المؤسسة في أعمال المؤتمر العربي الأول للاستثمار والتنمية في جنوب

شهدت المؤسسة نشاطا مكثفا خلال الفصل الأول لعام 2004 غطى المجالات التالية:

● اتفاقية إطارية مع المصرف العراقي للتجارة:

وقع مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتاريخ 2004/1/17 اتفاقية إطارية مع المصرف العراقي للتجارة تلتزم بموجبها السلطات المختصة في العراق بسداد ما قد تؤديه المؤسسة من تعويضات لمصدرين عرب عن عدم تسلمهم قيمة صادراتهم، من أي من المصارف المعتمدة لإصدار خطابات الاعتماد نيابة عن المصرف العراقي للتجارة. وتشمل شبكة المصارف المعتمدة اثني عشر مصرفاً من المصارف الكبرى من بينها بنك الكويت الوطني، وحي بي مورغان، وتشارترد بانك، وكريدت ليونيه. وتجدر الإشارة إلى أن سبع عشرة وكالة ضمان وطنية من 16 دولة كانت قد وقعت

اتفاقيات مماثلة بغرض زيادة الميزة التنافسية لصادرات الدول التي تحمل جنسية هذه الوكالات إلى العراق ومنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وأسبانيا والسويد والدنمرك وهولندا وبولندا والنمسا. وقد ساندت هذه الدول جهود وكالاتها بتخصيص مبلغ يناهز 2.4 مليار دولار سيتم تدويرها لأغراض الضمان لصالح مصدرين كل من هذه الدول. وتمثل الاتفاقية التي وقعتها المؤسسة نافذة واسعة لصادرات الدول العربية وحصّة مقدّرة من قيمة واردات العراق من السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك وتنفيذ برامج إعادة الإعمار التي تقدر بحوالي 20 مليار دولار أمريكي سنوياً خلال السنوات العشر القادمة، ولا يشمل ذلك متطلبات توسيع طاقة إنتاج القطاع النفطي. من جهة أخرى باشرت

الصناديق الاستثمارية وأدوات التعريف والترويج لها. كما بحثت في سبل تطوير وترقية نشاط العمليات المصرفية المتبادلة بين المصارف، وعمليات ضمان ائتمان الصادرات وإعادة التأمين على المخاطر. وقد ممثل المؤسسة عرضاً تفصيلياً تناول أنشطة المؤسسة خاصة فيما يتعلق بتقنيات ضمان ائتمان الصادرات وإعادة التأمين.

● مشاركة في ملتقى بشأن العراق:

شاركت المؤسسة في أعمال «ملتقى العراق الاقتصادي» الذي عقد في مدينة بيروت خلال الفترة 17-19/3/2004، الذي نظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال بالاشتراك مع البنك المركزي العراقي والبنك المركزي اللبناني واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان واتحاد المصارف العربية. ركز الملتقى على عدة مواضيع أبرزها التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها العراق ومتطلبات وتطورات إعادة الإعمار والفرص المتاحة في أهم القطاعات، لا سيما قطاع البنى التحتية. وكانت المؤسسة قد شاركت في الاجتماع الاستثنائي للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك الذي عقد في مدينة عمان يومي 5 و6/1/2004 بشأن إعادة اعمار العراق. وقد قدم مدير عام المؤسسة مداخلة في ملتقى بيروت عبر فيها عن اهتمام المؤسسة بالمساهمة على نحو عملي في عملية إعادة إعمار العراق، خاصة وأن العراق كان من أكبر المستفيدين من موارد المؤسسة منذ نشأتها وحتى عام 1990. كما تناولت المداخلة ما قامت به المؤسسة مؤخراً من خطوات نحو إعادة نشاطها في العراق خارج مواردها العادية، ومن أهم هذه الخطوات إبرام اتفاقية مع المصرف العراقي للتجارة تقوم المؤسسة بموجبها بضمان ائتمان صادرات الدول العربية إلى العراق من حسابات مستقلة تؤسسها تلك الدول وتديرها المؤسسة نيابة عنها. (انظر الإطار).

الملتقى معرض نوعي ساهمت فيه العديد من الشركات السعودية واللبنانية.

● مشاركة في لقاء بشأن صناعة الأغذية:

شاركت المؤسسة في أعمال اللقاء الثالث لشركات الأغذية بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بمدينة المنامة خلال الفترة 24-26/1/2004. جاء تنظيم هذا اللقاء بهدف تحديد طبيعة الصعوبات والمشاكل التي تعترض تسويق المنتجات الغذائية الخليجية على المستويين البيئي والخارجي. قدم وفد المؤسسة خلال اللقاء عرضاً تناول فيه خدمات ضمان ائتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية (السياسية) وعمّا قدمته المؤسسة من ضمانات لمصدرين من دول مجلس التعاون الخليجي لدعم حركة التجارة السلعية بينها.

● مشاركة في ورشة عمل بشأن ضمان الاستثمار:

شاركت المؤسسة في ورشة العمل التي أقامتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) بالتعاون مع الصندوق الإيراني لضمان الاستثمار في جزيرة كيش الإيرانية يومي 25 و 26/2/2004، التي تم تنظيمها بمناسبة انضمام إيران حديثاً إلى عضوية الوكالة، وهي في إطار برنامج التدريب الذي تنفذه لوكالات الضمان في دولها الأعضاء. شملت ورشة العمل شرحاً لتفاصيل عملية الاكتتاب التي تقوم بها الوكالة من مختلف جوانبها إضافة إلى شرح لعقود الضمان المعمول بها واطر التعاون الممكنة مع وكالات الضمان المحلية والإقليمية والدولية.

● مشاركة في دورة بشأن التمويل والضمان:

شاركت المؤسسة في أعمال الدورة المصرفية الثامنة التي نظمتها الشركة العربية للاستثمار، والتي أقيمت خلال الفترة 2/3-3/3/2004 في الخرطوم. تناولت أعمال الدورة مواضيع عدة أهمها صناعة

السودان الذي أقيم في مدينة القاهرة بتاريخ 20/2/2004. وكانت المؤسسة قد شاركت في ورشة العمل الخاصة بتفعيل دور المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية في جنوب السودان التي عقدت بمدينة القاهرة بتاريخ 15/1/2004. وقد قدمت الحكومة السودانية خلال المؤتمر عرضاً للمشروعات المراد الترويج لها في المجالات الزراعية والصناعية والخدمية بكلفة استثمارية قدرت بحوالي 1.8 مليار دولار، كما استعرضت القوانين السودانية الجاذبة للاستثمار. قدمت المؤسسة خلال المؤتمر مداخلة بينت فيها دور المؤسسة في مجالي ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في السودان، وقدمت مقترحاً بتأسيس صندوق خاص لضمان الاستثمار والمدخلات التنموية لجنوب السودان، تشارك فيه المجموعة الأوروبية وتديره المؤسسة نيابة عن الحكومة السودانية، بحيث يقدم الصندوق الضمان ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في جنوب السودان. وقد أوصى المؤتمر بتشكيل لجنة متابعة من عدة أطراف من ضمنها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للإعداد لعقد المؤتمر العربي الثاني للتنمية والاستثمار في جنوب السودان بعد توقيع الاتفاق النهائي للسلام في السودان.

● ملتقيات عربية بينية:

شاركت المؤسسة ممثلة بشخص مديرها العام في الملتقى الاقتصادي الكويتي - اللبناني الذي عقد في مدينة الكويت يومي 27 و 28/1/2004 بمشاركة فعالة من رجال اعمال ومسؤولين كويتيين ولبنانيين. كما شاركت المؤسسة من خلال مكتبها الإقليمي بالرياض في أعمال الملتقى السعودي اللبناني الثاني الذي أقيم في مدينة الرياض يومي 22 و 23/2/2004. وقد استهدف الملتقى تكريس العلاقات الاقتصادية بين المملكة ولبنان، وتناول محاور عدة منها الاستثمار والتجارة والصناعة والسياحة والمصارف والعقارات، كما أقيم على هامش

استشراف نشاط المؤسسة في العراق

في مداخلته أمام «ملتقى العراق الاقتصادي» الذي عقد في مدينة بيروت خلال الفترة 17-19/3/2004، أشار السيد فهد راشد الإبراهيم مدير عام المؤسسة، إلى أن العراق استفاد من موارد المؤسسة وخدماتها في مجال ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات منذ إنشائها عام 1975 حتى الثاني من أغسطس 1990، إذ بلغت قيمة عملياتها فيه حوالي 293 مليون دولار. وبعد ذلك التاريخ شهدت علاقات العراق العربية والدولية تراجعاً ترتب عليه إخلال العراق بالتزاماته تجاه المستثمرين والممولين والمصدرين العرب الذين غطتهم ضمانات المؤسسة من مخاطر العراق، إذ بلغت القيمة المتراكمة للتعويضات التي أدتها المؤسسة على العراق حوالي 145 مليون دولار. وقد تابعت المؤسسة التغيير الكبير الذي طرأ على الأوضاع في العراق في ربيع عام 2003، وحرصت منذ البداية على أن يكون لها حضور قوي في بغداد لرصد التطورات فيها على نحو حثيث إذ أوفدت أحد أعضاء جهازها الفني للعمل بصورة دائمة من بغداد، كما عقدت عدة اجتماعات مع الوزراء والمسؤولين في القطاع الاقتصادي والمالي في العراق في المحافل العربية والدولية، وخصصت عدد نوفمبر 2003 من نشرتها الشهرية «ضمان الاستثمار» لإصدار ملف متكامل عن الأوضاع الاقتصادية في العراق الجديد تضمن مساحاً للتطورات المؤسسية والتشريعية فيه، والتكلفة التقديرية لإعادة إعمارهم وميزانيته الأولية للفترة 2004-2006، والقدرات الكامنة في قطاعه الخاص، وفرص الاستثمار المتاحة للقطاع الخاص في الدول العربية للمساهمة في عمليات البناء والإعمار المتضمنة في برامجه.

وقد وقعت المؤسسة في مطلع يناير 2004 اتفاقية إطارية مع المصرف العراقي للتجارة (TBI) تقوم بموجبها بضمان ائتمان صادرات الدول العربية المؤهلة للتصدير إلى العراق من حسابات مستقلة تؤسسها تلك الدول وتديرها المؤسسة نيابة عنها تكون بمنزلة نوافذ لموارد جديدة تتدفق نحو العراق، ويستند ذلك إلى قدرة المؤسسة على استرداد ما تؤديه من تعويضات من صندوق تنمية العراق (DFI) الذي تأسس بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483). وكانت المؤسسة بذلك أول جهة عربية توقع مثل تلك الاتفاقية في إطار ترتيبات دولية شملت (17) وكالة ضمان وطنية في الدول الصناعية وقامت تلك الدول بتخصيص 2.4 مليار دولار سيتم تدويرها من خلال آلية ضمان لصالح مصدرها لتوفير متطلبات إعادة إعمار العراق من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. وتقوم المؤسسة في الوقت الحاضر باستكمال هذا الجهد مع عدد من الدول العربية لتأسيس الحسابات المستقلة المشار إليها، وتتوقع المؤسسة أن تثمر هذه الجهود خلال الأسابيع القليلة القادمة بما ينعكس ايجابياً لتوفير مزيد من الموارد المخصصة لإعادة الإعمار في العراق. ومن جهة أخرى تسعى المؤسسة للتوصل إلى الاتفاق مع الجهات العراقية المختصة لمعالجة قضية التعويضات العالقة بين المؤسسة وتلك الجهات، مع مراعاة الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق. وقد أشار السيد المدير العام إلى أن المؤسسة قد أعربت من خلال أكثر من منبر وملتقى شاركت فيه بشأن إعادة إعمار العراق عن استعدادها لتلقي أو طرح مقترحات عملية وصيغ عمل متقدمة للإسراع في إيجاد معالجة مقبولة لالتزامات العراق القائمة على نحو قابل للتفاوض مع الجهات العراقية المختصة للإسهام في تحقيق الرغبة العربية المتنامية لإعادة بناء العراق وإعمارهم لكي يتبوأ موقعه الطبيعي ومركزه المرموق في الأسرة العربية والمجتمع الدولي.

صناعة الضمان

مستجدات صناعة الضمان في عام 2003 والتحديات المقبلة وفق اتحاد بيرن

الدولي، وتداعيات أحداث 11/9/2001، والأزمة المالية الأرجنتينية، إضافة إلى فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في كانكون (المكسيك) خلال شهر سبتمبر 2003، في إطلاق جولة مفاوضات تجارية جديدة مما ساهم في إثارة الجدل حول وضع العلاقات التجارية الدولية وتوسيع الفجوة بين مواقف الدول المتقدمة والنامية حول عدد من القضايا التجارية خاصة الصادرات الزراعية والمنسوجات والمشتريات الحكومية. ومن جهة أخرى أدى تزايد حالات إفلاس الشركات عام 2003، وخاصة في أوروبا، إلى تكوين تركة ثقيلة من

لتوسيع الطاقة الاكتتابية وتحسن إيرادات الضمان وعودة النشاط إلى أعمال هيئات الضمان وائتمان الصادرات.

ونذكر التقرير أن من أهم العوامل السلبية التي شهدتها عام 2003 وجعلت بيئة الأعمال غير مواتية وأثرت في سيادة حالة عدم اليقين خاصة في حركة الصادرات متوسطة وطويلة المدى وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية: تباطؤ الانتعاش الاقتصادي عن المستويات التي كانت متوقعة، وانتشار مرض الالتهاب الرئوي النمطي (سارس) في شرق آسيا، والحرب على العراق، ومخاطر الإرهاب

صدر مؤخراً التقرير السنوي للاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، وعبر التقرير عن تفاؤل حذر في ظل الأوضاع الصعبة التي سادت في سوق الضمان خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. ويتوقع التقرير ثبات اتجاه التحسن في النمو الاقتصادي العالمي وانتعاش حركة التجارة العالمية وارتفاع الطلب نسبياً على تمويل المشاريع الضخمة، خاصة مشاريع البنية التحتية، بعد تباطؤ مرت به خلال الأعوام الماضية مما يعزز الفرصة

اتحاد بيرن أن يكون عاما جيدا من حيث حجم ونوعية عمليات الضمان في اطار تحسن مرتقب للنمو الاقتصادي العالمي وخاصة في الولايات المتحدة رغم استمرار التخوف من عمليات الإرهاب وكون 2004 عام انتخابات امريكية، مع التأثير الايجابي لتوالي الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في العديد من الاقتصادات الهامة مثل الصين. كما يتوقع أن يستمر ارتفاع حجم عمليات الضمان للمدى القصير مع تحسن نسبي في الأعمال على المديين المتوسط والطويل لتسهيل حركتي التجارة والاستثمار والحفاظ على الممارسات الحسنة في سوق الضمان وإرساء أسس التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الأعضاء في اتحاد بيرن وكذلك تعزيز التوجه الى الاستخدام الالكتروني في استقبال طلبات الضمان وانجاز المعاملات والمتابعة. وسيتابع اتحاد بيرن جهوده في مجال تطوير ودعم قطاع الاعمال المتوسطة والصغيرة مع العمل على زيادة الوعي بأهمية الإفادة من خدمات ضمان ائتمان الصادرات وضمن الاستثمار ونوعية المخاطر القابلة للضمان والحقوق والواجبات المترتبة على الدخول في عقود ضمان. وكذلك مواصلة التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية وايضاح المسائل المتعلقة بتمويل وضمن التجارة عبر الحدود. ويتوقع أن يستمر الجدل بين أعضاء اتحاد بيرن بشأن اعتبار خطر انهيار سعر الصرف خطرا تجاريا أم خطرا سياسيا وهو بالتالي يراوح فيما يعرف بـ (المنطقة الرمادية) أي خطر غير واضح. كما يتواصل النقاش بشأن كيفية مواجهة الإرهاب والعنف السياسي والتدخل السياسي كأخطار مستقلة. وقد قدمت المؤسسة الأمريكية لضمان الاستثمار الخاص الخارجي (OPIC) في يوليو 2003 منتجا جيدا للتأمين ضد الإرهاب بشكل مستقل يغطي فترة 10 سنوات ويقدم غطاء تأمينيا للحماية أيضا ضد أسلحة الدمار الشامل مع محاولة إعادة تأمين هذه المخاطر لدى شركات القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن هيئات الضمان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعمل وفق إطار نظام موحد يقسم المخاطر القطرية للدول التي تتعامل معها إلى 7

سنوات من التباطؤ. ويصب ذلك في خاتمة تحقيق أهداف اتحاد بيرن التي تركز على تسهيل حركة الصادرات والاستثمار عبر الحدود في أطر مختلفة من التعاون مع التزام المهنية العالية في أداء خدمات الضمان. ازداد اهتمام اعضاء اتحاد بيرن خلال العام بإعطاء اولوية لدعم المشاريع التي تحقق اسهاما ملحوظا في جهود التنمية المستدامة مع العمل المتواصل على ارساء الممارسات التي من شأنها أن تستوعب عددا من الاتجاهات الجديدة التي تشمل مراعاة الاعتبارات البيئية. وقد استمر اتحاد بيرن في تعزيز التعاون مع الاتحادات الاخرى الناشطة في مجال الضمان وتحليل المخاطر وادارتها ومجالات اخرى ذات علاقة.

وكان أداء سوق اعادة التأمين خلال العام ضعيفا وشهد أوقاتا صعبة بسبب ضيق الطاقة الاستيعابية مع افلاس عدد من شركات اعادة الرئيسية (سانت بول ري، جي أي فرانكونا، جنرال كولون ري، رويال سن اليانس)، اذ تشير بعض التقديرات إلى أن الطاقة الاستيعابية انخفضت من 200 مليار دولار الى 45 مليار دولار بعد عام 2001، وكذلك بسبب تبني سياسة أكثر انتقائية لتركيز النشاط في الاسواق الأكثر أمنا تحوطا من مخاطر الانكشاف ولمعالجة الديون غير المسددة. وفي هذا المجال طورت بعض هيئات الضمان برامج لمبادلة الديون مثل تلك التي وضعتها الكوفاس الفرنسية وساتشي الايطالية واي سي جي دي البريطانية. كما شهد العام تشددا في شروط تجديد اتفاقيات اعادة التأمين، ويتوقع أن يستمر اتجاه التشدد خلال عام 2004. وقد واجهت شركات اعادة ضغوطا لزيادة رأس مالها العامل. ويعتبر اعضاء اتحاد بيرن العملاء الرئيسيين لشركات اعادة التأمين، (مثل ميونخ ري وسويس ري) وخاصة ان عمليات ضمان المخاطر التجارية قصيرة المدى التي تقوم بها الهيئات الحكومية قد انخفضت بنسبة 90% منذ عام 1996 لصالح نشاط اعادة التأمين الخاص كما انخفض حجم عمليات الضمان قصيرة المدى ضد المخاطر السياسية والتجارية التي تقوم بها الهيئات الحكومية بنسبة 50%.

أما بالنسبة لعام 2004، فيتوقع تقرير

الديون على هيئات الضمان أن تتعامل معها. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع درجة الحيطه في قبول الضمان وتوزيع المخاطر مع الحفاظ على مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة.

وشهد العام ارتفاعا نسبيا في نشاط ضمان الاستثمارات المباشرة ضد المخاطر السياسية نتج عن زيادة الوعي التأميني من بروز المخاطر السياسية، وارتفاع حجم الأعمال المرتبطة بالتمويل متوسط وطويل الاجل بنسبة ضئيلة بلغت 5%. كما شهد العام تسارعا في نمو نشاط الضمان المتجه إلى مشاريع ضخمة في الصين ومشاريع توليد الكهرباء في منطقة الخليج ومشاريع النفط في روسيا ومشاريع الألومنيوم وأنابيب الغاز الطبيعي في جنوب أفريقيا ومشاريع أخرى في تركيا.

ووفق تقرير اتحاد بيرن فإن منطقة الشرق الأوسط تتعرض لصعوبات ناجمة عن الوضع في العراق والقضية الفلسطينية وتداعيات أحداث 11/9/2001، اذ اتجهت هيئات الضمان إلى تضيق السعة الاكتتابية للعمليات المتجهة للشرق الأوسط، والتشدد في العمليات التي تتم الموافقة عليها مع تفضيل العمليات قصيرة المدى وتلك التي لا تتجاوز خمس سنوات وامتناع عدد من الهيئات الصغيرة عن تقديم خدماتها للمنطقة. أما هيئات الضمان الحكومية ومتعددة الاطراف فاستمرت في تقديم الغطاء التأميني للمدى الأطول. وقد ارتفع الطلب على المخاطر السياسية للمنطقة وشهد الغطاء الائتماني تراجعا خلال العامين الماضيين وما زال تقويم المخاطر القطرية لغير دولة في المنطقة قيد النظر. وقد وقعت 17 هيئة من أعضاء اتحاد بيرن بتاريخ 4/12/2003 في روما اتفاقيات إيطارية مع المصرف العراقي للتجارة (TBI) لتقديم خدمة ضمان ائتمان الصادرات من دولهم إلى العراق بقيمة تقارب ملياري دولار لتسهيل تدفق الواردات إلى العراق لدعم جهود إعادة الإعمار التي تقدر بنحو 55 مليار دولار خلال الاعوام الثلاثة القادمة.

وقد حظيت مشاريع البنية التحتية الضخمة المطروحة في إطار نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) وبرامج الخصخصة باهتمام متجدد خلال العام بعد

عام 2002 حوالي 5.32 مليار دولار وقيمة المبالغ المستردة 7.04 مليار دولار مقارنة مع 4.44 مليار دولار و 7.71 مليار دولار على التوالي عام 2001. وقد شكلت عمليات ضمان الصادرات للمدى القصير 88.5% من إجمالي عمليات ضمان ائتمان الصادرات عام 2002 مقارنة مع 86.8 % عام 2001.

ويمثل الجدول التالي تطور حجم عمليات الضمان في مجموعة دول اتحاد بيرن:

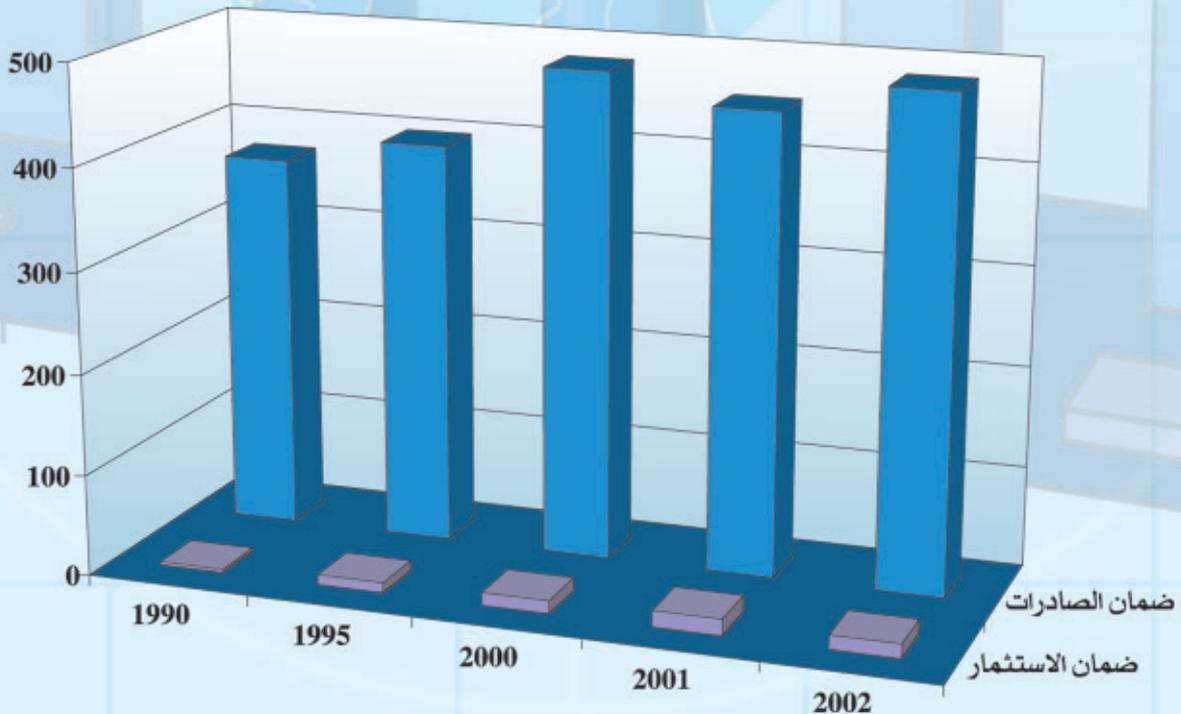
مزيديا من التفهم لمخاطر الائتمان للشركات وتمييزها عن المخاطر السيادية للقطر.

تأسس اتحاد بيرن عام 1934، ويضم في عضويته 52 هيئة ضمان من 43 دولة، بلغ حجم عملياتها مجتمعة في نهاية 2002 حوالي 499 مليار دولار منها 485 مليار عمليات ضمان ائتمان صادرات، و 14 مليار دولار عمليات ضمان استثمار مقارنة مع 455 مليار دولار و 16 مليار دولار عام 2001 على التوالي. وبلغت قيمة التعويضات التي دفعت

شرائح تتراوح في درجة المخاطرة من أدها (1) إلى أعلاها (7). ويحظى هذا النظام بالإجماع في تطبيقه وفي تسعير رسوم الضمان على أساسه. كما تطرح بعض التساؤلات بشأن التصنيف في الدرجة (7) وهي الدرجة الأعلى مخاطرة كما أسلفنا إذ تشعر بعض الهيئات بأن الدول التي قد تدخل في هذه الشريحة متفاوتة وقد تظلم لأن منها ما يصنف ضمنها لمجرد كونها فقيرة بينما أسس إدارة اقتصادها جيدة وهذا يستدعي

(مليار دولار)

| السنة | ضمان الصادرات | | | ضمان الاستثمار | الإجمالي | قيمة التعويضات المدفوعة | قيمة المبالغ المستردة والتي تمّ تسلمها |
|-------|---------------|-----------------|----------------------|----------------|----------|-------------------------|--|
| | مدى قصير | مدى متوسط وطويل | إجمالي ضمان الصادرات | | | | |
| 1990 | 264 | 108 | 372 | 3 | 375 | 13.54 | 4.42 |
| 1995 | 311 | 87 | 398 | 10 | 408 | 11.81 | 8.31 |
| 2000 | 410 | 73 | 482 | 13 | 495 | 5.33 | 6.11 |
| 2001 | 395 | 60 | 455 | 16 | 471 | 4.44 | 7.77 |
| 2002 | 429 | 56 | 485 | 14 | 499 | 5.32 | 7.04 |



3) التوجه إلى مشاركة الهيئات الحكومية في تأسيس شركات ضمان ائتمان صادرة خاصة (مثل النمسا التي تشارك فيها المؤسسة الحكومية في شركة خاصة بحصة الأغلبية وكذلك في شركة ثانية تقدم التمويل للشركات متوسطة وصغيرة الحجم).

4) التوجه إلى إتاحة المجال لضمان أنشطة شركات أجنبية (دوكروار البلجيكية) بعدما كان يقتصر دور الهيئات الحكومية على ضمان نشاط الشركات الوطنية لدولها في الخارج (قبرص).

5) الالتزام بمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تطبيق عمليات ضمان ائتمان الصادرات من قبل دول أوروبا الشرقية المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

6) التوجه إلى أن تخدم الهيئات الأهداف التنموية للحكومة من خلال تشجيع ودعم صادراتها وتنويع الأسواق التي تتجه إليها مثل هيئة ضمان ائتمان الصادرات الأندونيسية التي تهدف أساساً إلى تقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز أو استهداف محاربة البطالة مثل الهيئة السويسرية لضمان ائتمان الصادرات التي أنشئت عام 1934 لهذا الغرض والتي أصبحت الآن أداة هدفها تشجيع صادرات سويسرا. ويبقى الهدف الرئيسي لغالبية الهيئات تنشيط الصادرات خاصة إذا كانت هذه الهيئات قد أسست كمصارف للتصدير والاستيراد مثل تايوان وتايلند وتركيا والولايات المتحدة، وقد تتولى أيضاً مهام الترويج للاستثمار (كما هو الحال في تايلند).

7) حافظت الوكالات وهيئات الضمان العامة بوجه عام على استقلاليتها لجهة الميزانية انما بعضها تأسس كشركة مساهمة مغلقة مملوكة 100% للحكومة مثل هيئات الضمان في التشيك والبرازيل والنمسا وإيطاليا وبولندا والبرتغال وبعضها مدرج في البورصة أو تمتلك الحكومة النسبة الأكبر فيها مثل الكوفاس وبعضها فرع من بنك تنموي مثل هيئة الصادرات في ماليزيا.

8) حافظت بعض هيئات الضمان على استقلاليتها من ناحية إدارية مثل أي دي سي في كندا بينما يعمل البعض الآخر تحت إشراف وزارة أو جهة حكومية مثل هيئة ضمان ائتمان الصادرات في الدانمارك التي تعمل تحت إشراف وزارة الاقتصاد وشؤون الأعمال أو مثل قبرص

للمدين المتوسط والطويل ولجنة ضمان الاستثمار والفرق الفنية التابعة لها.

وقد تم في إطار اتحاد بيرن انشاء (نادي براغ) الذي يضم في عضويته هيئات ائتمان الصادرات الجديدة في الدول النامية والاقتصادات الناهضة وخاصة تلك التي أنشئت في دول وسط وشرق أوروبا تمهيداً لدخولها في عضوية اتحاد بيرن.

وقد عقد أول اجتماع رسمي لهذه المجموعة في مايو عام 1993 في مدينة براغ ومن هنا جاء اسم (نادي براغ). وقد تقرر حينها أن يجتمع أعضاء نادي براغ مرتين على الأقل كل عام. ويدخل حالياً في عضوية (نادي براغ) 30 هيئة منها 25 هيئة قطرية، من بينها ثلاث هيئات عربية تشمل الشركة الأردنية لضمان القروض ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية، والشركة المصرية لضمان الصادرات، إضافة إلى 3 هيئات متعددة الأطراف (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والوكالة الأفريقية لتأمين التجارة)، وعضوية بصفة مراقب لكل من الصندوق السعودي للتنمية ووكالة ائتمان الصادرات في صربيا ومونتينيغرو. وكان قد شهد عام 2003 تأسيس هيئة ضمان ائتمان الصادرات الروسية التي انضمت لعضوية نادي براغ.

ويتعاون اتحاد بيرن مع المؤسسات المالية الدولية منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في تحقيق أهدافها التنموية الشاملة وذلك من خلال تسهيل دخولها في الأسواق الناهضة وتفعيل دور الضمان وأبرز الدور الحيوي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات وتلك المعنية بتمويل التجارة في تيسير تدفقات التجارة والاستثمار حتى خلال فترات التباطؤ الاقتصادي والأزمات.

وقد تميزت هيئات الضمان ببروز بعض الاتجاهات التي أهمها:

1) توجه عدد من هيئات الضمان الحكومية لوضع عمليات ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير للقطاع الخاص تحت إشرافها أو أن يتولى القطاع الخاص خدمة ضمان المخاطر التجارية (مثل الأرجنتين).

2) مزيد من التعاون المشترك بين الهيئات الحكومية والهيئات الخاصة في مجال ضمان المخاطر السياسية وفي عمليات التأمين وإعادة التأمين.

تتوزع هيئات الضمان الأعضاء في اتحاد بيرن جغرافياً إلى: (16) دولة في أوروبا الغربية و(13) دولة في آسيا و(5) في أمريكا اللاتينية و(4) في أوروبا الشرقية و(2) في أمريكا الشمالية و(2) في أفريقيا و(1) في أوقيانوسيا، إضافة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) التابعة لمجموعة البنك الدولي. وتتوزع هيئات ووكالات الضمان إلى (35) هيئة حكومية و(12) هيئة خاصة و(4) هيئات شبه خاصة وهيئة واحدة دولية هي (MIGA). ولا توجد أية مؤسسات إقليمية أو قطرية عربية أعضاء حتى الآن بسبب الشروط المعقدة اللازم توافرها تمهيداً للانضمام.

وتجدر الإشارة إلى أن هيئات الضمان أعضاء اتحاد بيرن قد أنشئت بداية في الدول الصناعية المتقدمة في مطلع القرن العشرين كألمانيا (1917) وبريطانيا (1919) والنرويج (1929) ثم شهد عقد الثلاثينات انشاء بنك التصدير والاستيراد في الولايات المتحدة (1934) وهيئات الضمان في كل من السويد (1933) وسويسرا (1934) والمكسيك (1937)، وفي الأربعينيات تم انشاء هيئات الضمان في كندا (1944) والنمسا (1946)، وفي الخمسينيات في اليابان (1950) وجنوب أفريقيا (1956) والهند (1957)، وفي الستينيات في فنلندا (1963) وزيمبابوي (1965) وهونج كونج (1966) والأرجنتين (1967) والبرتغال (1969)، وفي السبعينيات في قبرص (1974) وكل من إيطاليا وماليزيا (1977) وكل من سيريلانكا وتايوان (1979)، وفي الثمانينيات في اندونيسيا (1985) وجامايكا (1986) وتركيا (1987) واليونان (1988)، وفي التسعينيات في بولندا (1991) والتشيك (1992) وهنغاريا (1994).

وقد انضم هذا العام إلى اتحاد بيرن كل من بنك التصدير والاستيراد التايلندي (بصفة عضو مراقب) بينما حصلت هيئة ضمان الصادرات في البرازيل (هيئة حكومية) على حقوق العضوية الكاملة وكذلك تمت الموافقة على انضمام هيتنين خاصتين (سوفيرين مسجلة في برمودا وزبورخ اميرجنج ماركسس سولوشن من الولايات المتحدة) مما يدل على تزايد اهتمام هيئات التأمين الخاصة التي تسعى إلى عضوية اتحاد بيرن. وتتبع اتحاد بيرن ثلاث لجان متخصصة تشمل لجنة ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير ولجنة ضمان ائتمان الصادرات

كما تشهد صناعة الضمان تنامي الاهتمام بالاعتبارات البيئية ومبادئ الإدارة الرشيدة وإرساء المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة والأبعاد الاجتماعية للمشاريع التي يتم ضمانها وهذا يتطلب مزيداً من الشفافية في المعاملات وتبادل المعلومات وتوحيد المعايير والعمل بالممارسات الجيدة، وقد تبنى عدداً من هيئات الضمان معايير بيئية متطورة منها هيئة ضمان الصادرات الكندية وبنك التصدير والاستيراد الأمريكي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).

للمدى القصير مع تطوير منهج للانداز المبكر يفيد في التقاط الإشارات التي قد تنبئ بحدوث الكوارث ويشمل التركيز على أداء المؤسسات المالية في الأقطار قيد الاهتمام، ووضع القطاع المصرفي لديها والبيئة القانونية ونظام الصرف وحجم تدفق الأموال الخاصة ومدى سهولة دخولها وخروجها ووضع الدين العام الخارجي وتركيبته، ومدى الالتزام بسداد الديون وخدمتها وذلك كله في إطار تحليل متكامل لمخاطر الائتمان وتقييم احتمالات حدوث حالات من الإعسار وعدم القدرة على السداد في إطار بيئة متغيرة.

التي تعمل كوحدة في إطار وزارة التجارة والصناعة والسياحة أو مثل اليونان تحت رعاية وزارة الاقتصاد والمال. وقد تديرها مجالس إدارة تتمثل فيها قطاعات الحكومة والمصارف والتأمين والتجارة والصناعة وغيرها مثل هيئة ضمان الائتمان الصادرات الهندية.

وبوجه عام أفادت هيئات الضمان وتعلمت من دروس الازمة المالية الأرجنتينية وقبلها الأزمتين الماليتين الآسيوية والروسية، باتخاذها عدداً من الإجراءات التي من شأنها الحد من درجة الانكشاف خاصة

مؤشرات

مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن

وتعني الحرية الاقتصادية في مفهومها العريض حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع ومدى تدخل الحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، ما عدا مستلزمات حماية المصلحة العامة. وتكمن أهمية التعرف على وضع الدول في مؤشر الحرية الاقتصادية في كونه يساهم في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في القطر إذ يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالعمولات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه وقد ازداد مؤخرًا اهتمام أصحاب القرار والمسؤولين بمتابعة وضع دولهم في هذا المؤشر من منطلق حرصهم على خلق انطباع إيجابي عن القطر يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومن جهة أخرى تنامي حرص المستثمرين على متابعته كأحد (محسنات القرار) التي تسهل عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

بالنسبة لمؤشر عام 2004، فمن أصل 161 دولة غطاها المؤشر على مستوى العالم شهدت 75 دولة تحسناً في الحرية الاقتصادية مقابل تراجع وضع الحرية الاقتصادية في 69 دولة وعدم تغير الوضع في 11 دولة وخروج 6 دول من المقياس العددي للمؤشر بسبب عدم توافر البيانات. وقد صنفت الدول التي شملها المؤشر إلى: 16 دولة ذات حرية اقتصادية كاملة، 55 دولة ذات حرية اقتصادية شبه كاملة، 72 دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة، 12 دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة جداً، 6 دول خارج التقييم. وقد احتلت هونج كونج الترتيب الأول في مؤشر الحرية الاقتصادية للسنة العاشرة على التوالي استمراراً لنهج الاقتصاد الحر الذي تتبعه تليها سنغافورة ونيوزيلندا وألكسمبورج وأيرلندا على التوالي في المواقع الخمسة الأولى. واحتلت المملكة المتحدة المرتبة السابعة والولايات المتحدة الأمريكية المرتبة العاشرة.

وقد تركزت الدول ذات الحرية الاقتصادية الكاملة في شمال أمريكا وأوروبا الغربية، وتوزعت أكثر الدول ضعفاً في الحرية الاقتصادية في آسيا تليها أمريكا اللاتينية والكاريبي، بينما شهدت دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسناً نسبياً.

شهد مطلع عام 2004 مرور عشر سنوات على إطلاق مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدر عن معهد «هيرتاج فاونديشن» وصحيفة «وول ستريت جورنال». وقد قامت الجهات التي تعد المؤشر بتحليل مدى فعالية الدلالة التأشيرية والقدرة الاستدلالية الإحصائية للمؤشر ووجدت أنها قد عكست إلى حد كبير خلال عقد من الزمن طبيعة المتغيرات الداخلة في احتساب المؤشر ودورها في تصنيف القطر من حيث درجة الحرية الاقتصادية. كما توصلت إلى نتائج تدل على وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي للقطر ودرجة الحرية الاقتصادية التي يتمتع بها، وعلاقة عكسية بين كل من العبء المالي مقاساً بحجم الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مدى سيطرة الدولة على الاقتصاد مقاساً بحجم الإنفاق الاستهلاكي للحكومة ونسبة مساهمة المؤسسات الحكومية في ميزانية الدولة، وأخيراً مدى وجود قيود تعيق تحرير التجارة.

يعرف مؤشر الحرية الاقتصادية على أنه وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة (القطاع العام) على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسات وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية. ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل (يدخل بها 50 متغيراً) تشمل السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وضوح السياسة النقدية (سعر الصرف والتضخم)، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، احترام حقوق الملكية الفردية، ملائمة التشريعات ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق الموازية، ولهذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية. يحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناء على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي كالآتي: (1 - 1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة، (2 - 2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، (3 - 3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة، (4 - 5.00) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جداً.

الاقتصادية الأعوام العشر الماضية (ما بين 1995 و2004) أن عشر دول عربية بوجه عام شهدت تحسنا في وضعها من حيث الحرية الاقتصادية بينما تراجع نسبيا وضع 7 دول عربية أخرى. ويشير الجدول المبين الى ترتيب ورصيد الدول العربية في مؤشر 2004 مقارنة مع وضعها في سنوات سابقة مختارة.

وقد أشار التقرير المصاحب لمؤشر الحرية الاقتصادية 2004، من خلال استعراضه لوجه التحسن أو التراجع في مجال الحرية الاقتصادية للدول المشمولة به، إلى عدد من الانجازات البارزة على مستوى السياسات التجارية والاستثمارية والنقدية والمالية لكل دولة في المؤشر تكون قد أثرت على وضعها في مجال الحرية الاقتصادية. وبالنسبة للدول العربية ذكر التقرير بوجه عام أن معظم الدول العربية قد قطعت شوطا مقدرًا في تعزيز الحرية الاقتصادية وتطبيق برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وتسهيل الإجراءات لدخول الاستثمار. إلا أنه لفت إلى أن البيروقراطية لا زالت تتحكم بسير الإجراءات الخاصة بالأعمال مما يؤثر على الشفافية ويزيد من انتشار الفساد الذي يعتبر عائقًا حقيقياً أمام تحقيق الفوائد المتوخاة من الاستثمار.

وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية 2004:

دخلت 20 دولة عربية في مؤشر الحرية الاقتصادية منها 9 دول عربية في مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، و7 دول عربية في مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة ودولة واحدة في مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة جداً، في حين استبعدت ثلاث دول من المؤشر هي العراق، السودان والصومال، بسبب عدم توافر البيانات حولها.

وقد حافظت البحرين على المرتبة الأولى عربياً، واحتلت المرتبة العشرين على مستوى العالم حيث حصلت على 2.08 نقطة ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية عربياً وبترتيب 42 عالمياً مسجلة 2.60 نقطة، ثم الكويت في المرتبة (48)، الأردن (51)، سلطنة عمان (54)، قطر (60)، والمغرب (66) وكل من تونس وموريتانيا في المرتبة (67) على التوالي، عالمياً وفي المجموعة نفسها.

ويتبين من مقارنة وضع الدول العربية في مؤشر الحرية

| التصنيف | المؤشر | | | | الترتيب من 161 دولة 2004 | الدولة | تسلسل |
|----------------------------|--------|------|------|------|-----------------------------|------------|-------|
| | 2004* | 2003 | 2000 | 1995 | | | |
| حرية اقتصادية شبه كاملة | ↓2.08 | 2.00 | 1.80 | 1.80 | 20 | البحرين | 1 |
| | ↓2.60 | 2.20 | 2.15 | 2.20 | 42 | الإمارات | 2 |
| | ↓2.70 | 2.55 | 2.50 | 2.50 | 48 | الكويت | 3 |
| | ↑2.73 | 2.85 | 2.90 | 2.95 | 51 | الأردن | 4 |
| | ↑2.80 | 2.80 | 2.80 | 2.90 | 54 | سلطنة عمان | 5 |
| | ↑2.86 | 2.65 | 3.05 | - | 60 | قطر | 6 |
| | ↓2.93 | 2.95 | 2.75 | 2.85 | 66 | المغرب | 7 |
| | ↓2.94 | 2.95 | 3.00 | 2.70 | 67 | تونس | 8 |
| | ↑2.94 | 3.10 | 3.80 | 3.75 | 67 | موريتانيا | 9 |
| حرية اقتصادية ضعيفة | ↓3.05 | 2.95 | 2.95 | - | 74 | السعودية | 10 |
| | ↓3.13 | 3.25 | 3.20 | 3.05 | 83 | لبنان | 11 |
| | ↑3.23 | 3.30 | 3.40 | - | 92 | جيبوتي | 12 |
| | ↑3.28 | 3.35 | 3.50 | 3.45 | 95 | مصر | 13 |
| | ↑3.31 | 3.25 | 3.45 | 3.50 | 100 | الجزائر | 14 |
| | ↑3.70 | 3.65 | 3.85 | 3.85 | 131 | اليمن | 15 |
| | ↑3.88 | 3.95 | 4.00 | 4.00 | 138 | سوريا | 16 |
| حرية اقتصادية ضعيفة جداً | ↑4.55 | 4.30 | 4.85 | 4.85 | 154 | ليبيا | 17 |
| استبعدت من المؤشر | - | 5.00 | 4.90 | 4.90 | لا ترتيب | العراق | 18 |
| | - | - | - | 4.10 | لا ترتيب | السودان | 19 |
| | - | - | 4.80 | - | لا ترتيب | الصومال | 20 |

* اتجاه التحسن أو التراجع تمّ بمقارنة رصيد عام 2004 مع رصيد عام 1995 (أو رصيد عام 2000 في حال عدم توفر الأول).
www.heritage.org: معرفة المزيد عن المؤشر

حرية اقتصادية



ضمانتنا... ضمان لكم

- ضمان الاستثمار والقروض
في الدول العربية
- ضمان ائتمان الصادرات
إلى جميع أنحاء العالم



أنت في
أمان
معنا...

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار